وفد كردستاني إلى بغداد بعد العيد لمناقشة الأزمة بين بغداد وأربيل

حكومة الإقليم: ممثليتنا في بغداد قانونية ولا ذريعة لقرار إغلاقها

□ أربيل / المدى

قالت حكومة إقليم كردستان : إن مكتب رئيس الوزراء قام بشكل فردي ودون اعلام حكومة إقليم كردستان بإغلاق ممثلية حكومة إقليم كردستان في بغداد وفقاً للكتاب المرقم (١٣٧٣) بتاريخ ٨-٨-٢٠١٢ بذريعة عدم وجود أساس قانوني.

جاء ذلك في توضيح للحكومة صدر يوم الخميس ٨/١٦ وأعربت فيه حكومة كردستان عن استيائها من هذا القرار، مؤكدة أن هذا القرار ليس له أي أساس قانوني وسيؤثر بشكل سلبي في تنظيم العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية والتي نظمت وفقاً للدستور، مؤكدة أن أي إقليم في إطار دولة فيدرالية يحتاج إلى مؤسسة قانونية للتنسيق وانجاز الأعمال بين الجانبين.

وأشارت حكومة إقليم كردستان في توضيحها إلى أن هذه الممثلية تأسست منذ ٦ سنوات بموجب كتاب صادر عن مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي المرقم (١٠٦٣) في ٢٤-٧-٢٠٠٦، ووفقاً لنفس القرار كانت تنجز أعمالها في بغداد، وقد تم تبادل العديد من الكتب والقرارات الإدارية بين ممثلية حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وكل هذه دلائل على أن وجود هذه الممثلية في بغداد قانوني، ولا يترك أية ذريعة لقرار إغلاق ممثلية حكومة إقليم كردستان من قبل مكتب رئيس الوزراء.

وأكدت حكومة الإقليم في توضيحها: أن الهدف من إنشاء هذه الممثلية هو تحسين العلاقات وتعزيز التنسيق بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية وخاصة في مجالات المحاكم والتربية والصحة والمنافذ الحدودية ومشاركة ممثلي إقليم كردستان في اللجان التي تعمل في بغداد، وتنظيم العلاقات مع بغداد في إطار الدستور. فضلاً عن هذا فان الدستور الذي ينظم العلاقات بين الأقاليم والحكومة الاتحادية لا يحتوي على أي اعتراض على افتتاح هذه الممثلية في بغداد، ففي المادة ١١٧ اعترف الدستور بوضوح بجميع مؤسسات وسلطات إقليم كردستان، وفي المادة ١٢١ يسمح الدستور للأقاليم أن يكون لها ممثلون في السفارات العراقية في الخارج، لذا فانه من العجيب ان لا يسمح بان تكون لحكومة إقليم كردستان ممثلية في العاصمة بغداد.

وفي ختام التوضيح، طالبت حكومة إقليم كردستان، مكتب رئيس الوزراء الاتحادي بإعادة النظر في هذا القرار من منبع الحرص على وجود علاقات جيدة وصحية تخدم مصالح الجانبين.

وتعليقا على القرار قالت كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي: ان اغلاق مكتب ممثلية إقليم كردستان في بغداد غير دستوري وغير قانوني، وعلى بغداد أن تقدم توضيحاً لسبب إصدار قرار الغلق.

وأوضح محسن السعدون في تصريح صحفي أن "قرار الحكومة الاتحادية بإغلاق مكتب إقليم كردستان ليس دستوريا وليس قانونياً، ولاسيما أن وجود الممثلية ليس جديدا في بغداد".

وأشار إلى أن "مكتب إقليم كردستان يزاول مهام عمله في بغداد منذ سبعة أعوام، ولذلك فان قرار غلقه ليس دستورياً، وجاء في غير محله".

ولفت السعدون إلى أننا "الآن نتمتع بعطلة رسمية، وبعد بدء الدوام الرسمي في مجلس النواب، سنجري لقاءً مع ممثل حكومة الإقليم في بغداد محمد إحسان للبحث في أسباب إصدار قرار غلق المكتب". وشدد على أن "الحكومة العراقية مطالبة بتقديم توضيح بشأن أسباب غلق مكتب حكومة إقليم كردستان، لأنه يعد ممثلية رسمية ولم يتم ارتكاب عمل قانوني ليتم إصدار قرار الغلق بصدده.

من جانبها، انتقدت كتلة التغيير في مجلس النواب العراقي التي تشغل ثمانية مقاعد من أصل ٣٢٥، قرار الحكومة الاتحادية بإغلاق مكتب ممثلية إقليم كردستان في العاصمة بغداد، واصفة القرار بأنه "تطور سيئ" ومن شأنه تعميق الخلافات القائمة.

وقال مسؤول العلاقات الخارجية في كتلة التغيير محمد توفيق في تصريح صحفي إن "إغلاق الممثلية تطور سيئ على مستوى العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وان بغداد لم تكن بحاجة لغلق هذه القناة التنسيقية التي كان وجودها ضرورياً جدا". وكان ممثل إقليم كردستان في بغداد محمد احسان قد أكد أن "الممثلية تلقت كتابا معنونا من مدير مكتب رئيس الوزراء وكالة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٨ آب ٢٠١٢ يتضمن طلبا بإغلاق مكتب الممثلية في الأمانة العامة للمجلس في بغداد لعدم وجود سند قانوني لوجودها".

وفي السياق ذاته توقع رئيس المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية واثق الهاشمي تصعيدا جديدا للازمة بين بغداد وأربيل على خلفية "إغلاق" مكتب ممثلية الإقليم في الامانة العامة لمجلس الوزراء في بغداد .وأوضح الهاشمي ان جميع المؤشرات تفيد بان الأجواء بين بغداد واربيل في طريقها للتوتر من جديد خصوصا مع إصرار الطرفين على التعامل وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل.

لكن مصدرا في التحالف الكردستاني رجح "نجاح المساعي هذه المرة لحل الأزمة الراهنة بين اربيل وبغداد ، كون التحالف الكردستاني ونظيره الوطني بالإضافة الى رئيس الجمهورية جلال طالباني سيعملون كل من جانبه من اجل توصل الأطراف السياسية إلى حل لتلك الأزمة". وكشفت صحيفة هاولاتي أن جهودا جدية تبذل من أجل جمع الزعماء الثلاثة بارزاني والمالكي وعلاوي في السليمانية للتوصل إلى اتفاقات جديدة بعد بحث المشاكل السياسية القائمة بين الإقليم وبغداد، فيما قال محسن كركري نائب رئيس التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي انه ليس هناك برنامج واضح بعد لكيفية جمع هؤلاء الزعماء لكنه يعتقد أن الفرصة ستحين بعد عيد الفطر المبارك.

خلال اجتماع مجلس وزراء الإقليم

تخصيص مئة مليون دولار لعلاج مرضى الثلاسيما سنوياً.. وقرار تبديل المدراء العامين قيد التنفيذ

□ أربيل / المدى

خصصت حكومة إقليم كردستان أكثر من مئة مليون دولار لمعالجة الأطفال المصابين بمرض الثلاسيما، حيث وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير على تأسيس مركز خاص للتنبؤ وتشخيص المرض، والذي سيكون له دور فعام ومهم في الحد من نسبة هذا المرض. كما تقرر إرسال عدد من هؤلاء المرضى إلى خارج البلاد في المرحلة الأولى.

جدير بالذكر أن حكومة إقليم كردستان كانت قد خصصت لكل مريض يعاني من مرض الثلاسيما مبلغ خمسين ألف دولار أمريكي، وتقدر هذه المساعدات ما يقارب المئة مليون دولار سنوياً . كما قرر مجلس الوزراء تشكيل فريق مختص لعلاج أمراض القلب في الإقليم.

كما هنأت رئاسة الوزراء في الاجتماع الذي ترأسه رئيس الحكومة نيجيرفان بارزاني شعب كردستان والعراق وجميع المسلمين بمناسبة عيد الفطر، متمنية للجميع عيدا سعيدا مليئا بالأفراح والأمان في ظل أجواء من الاستقرار والتعايش الأخوي لشعب كردستان والعراق.وطرح خلال الاجتماع برنامج عمل وزارة العدل في حكومة الإقليم، وبعد نقاش مفصل من قبل مجلس الوزراء تم تصديقه، وأقر المجلس عددا من القرارات الخاصة بوزارة العدل، ومنها : تكليف وزارة الإعمار والإسكان بالتعاون والتنسيق مع وزارة العدل إنجاز أبنية للمؤسسات التابعة لوزارة العدل في المناطق التي تحتاجها. كما قرر مجلس الوزراء عقد مؤتمر قانوني لوزارة العدل بهدف تنظيم ومعالجة الثغرات القانونية. وأقر المجلس نقل مسؤولية السجون التي كانت تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتحويلها إلى وزارة العدل.

وفي سياق الإصلاحات الإدارية أفاد مصدر مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء بإقليم كردستان، بأن أي مدير عام بقي في منصبه لمدة ٤ أعوام سيتم تبديله، لافتاً إلى انه تم تبديل عدد كبير منهم.

وكان مجلس وزراء الإقليم قد قرر قبل نحو شهرين من الآن، تبديل المديرين العامين الذين شغلوا مناصبهم لأكثر من أربعة أعوام، في وقت يوجد بالإقليم مسؤولون حكوميون بقوا في مناصبهم لأكثر من ١٠ أعوام. وقال السكرتير القانوني لمجلس الوزراء، محمد قرةداغي، انه "بعد صدور قرار يقضي بتبديل أي مدير عام شغل منصبه لأكثر من أربعة أعوام، تكون التعديلات قد بدأت وما زالت مستمرة".وأشار قرةداغي إلى انه "بعد صدور القرار تم تبديل العديد من المديرين العامين ونُصب أشخاص آخرون في مكانهم، ولكن من غير الممكن تبديل جميع المديرين العامين دفعة واحدة"، وقال إن هناك "لجنة شكلتها رئاسة مجلس وزراء الإقليم تقوم بتنفيذ هذه التعديلات".

برلمان كردستان: موازنة 2013 للإقليم لم تنجز لأن الاتحادية لم تصادق على الموازنة العامة بعد

□ أربيل / المدى

أعلن مقرر لجنة المالية والاقتصاد في برلمان كردستان، أمس الجمعة، عن عجز حكومة الإقليم استكمال مشروع قانون الموازنة العامة للعام المقبل في موعده وإحالته إلى البرلمان، لأن إعداد تلك الموازنة مرهون بالمصادقة على الموازنة الاتحادية.

وكانت حكومة إقليم كردستان قد أعلنت خلال الأيام القليلة الماضية عن بدء العمل على إعداد الموازنة العامة للإقليم للعام المقبل لإحالته إلى البرلمان في موعده المقرر.

وأفاد دلير محمود أنه "يمكن لوزارة التخطيط بحكومة الإقليم بدء إعداد الموازنة الاستثمارية للإقليم للعام المقبل، كما يمكن لوزارة المالية مطالبة الوزارات الأخرى بإعداد ميزانياتها المتوقعة للعام ٢٠١٣، وبالتالي إعداد الموازنة العامة لكردستان للعام المقبل وإحالته إلى مجلس الوزراء".

دلير محمود

وأضاف محمود أنه "رغم ذلك إلا أنه يتوجب على وزارة المالية بحكومة الإقليم انتظار مصادقة مجلس النواب العراقي على الموازنة الإتحاد للعراق للعام المقبل لإحالة مشروع قانون الموازنة العامة لكردستان للعام ٢٠١٣ الى مجلس الوزراء، لأن موازنة الإقليم تعتمد أساساً على حصة كردستان من الموازنة الاتحادية".

وزاد بالقول أنه "في حال مصادقة برلمان كردستان على مشروع قانون الموازنة العامة للإقليم للعام المقبل قبل المصادقة على الموازنة الاتحادية، واكتشاف أن الأموال المقدرة لموازنة الإقليم أكبر من حصته في الموازنة الاتحادية فإنه سيتوجب على البرلمان تعديل الموازنة العامة للإقليم للعام المقبل".

جمهورية العراق
وزارة الكهرباء
المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية لمنطقة الفرات الاعلى
مديرية الشؤون التجارية

الموضوع/ اعلان المناقصة المحلية

(م.ف.ع./١١/٢٠١٢)

تعلن المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/ الفرات الاعلى احدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن اعلان المناقصة المحلية الخاصة بـ (انشاء بناية صيانة المقدادية لمديرية شبكة ديالى) فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسميا داخل العراق تقديم عطاءاتهم على المناقصة المذكورة اعلاه التي يمكن الحصول على مواصفاتها والشروط الخاصة بها وجدول الكميات والمخططات من مديرية الشؤون التجارية في مقر المديرية الكائن في بغداد/ الوزيرية/ والكائن بين تقاطع شارع المغرب وساحة عنتر ومقابل قاعة البغدادي مقابل مبلغ قدره (خمسون الف دينار) غير قابل للرد يسلم الى امانة الصندوق على ان يرفق مع العطاء المستمسكات التالية:-

١- صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة (٩٠يوم) من تاريخ غلق المناقصة من المصارف العراقية بقيمة ١٪ قيمة العطاء ويهمل اي عطاء خلاف ذلك.
٢- وصل شراء وثائق المناقصة.
٣- شهادة التسجيل والتأسيس للمكتب او الشركة.
٤- كتاب التحاسب الضريبي نافذ ومعنون لمديريتنا وصور من بطاقة السكن وهوية الاحوال المدنية.
٥- الحسابات الختامية للشركة مصدقة من محاسب قانوني مجاز.
٦- قائمة بالاعمال المماثلة مؤيدة من الجهة المستفيدة.
٧- هوية تصنيف المقاولين الدرجة الخامسة فما دون.

وتوضع جميعا داخل ظرف مغلق ومختوم ومؤشر عليه رقم المناقصة وموعد الغلق يوضع في صندوق المناقصات، علما ان اخر موعد لغلق المناقصة سيكون في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٩/١٩ وسيهمل كل عطاء غير مستوف للشروط او يرد بعد تاريخ غلق المناقصة والمديرية غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان ورسم الطابع.

مع التقدير...

للاستفسار
Email:upper__Euphrates__Transmission@yahoo.com
upper__trade@yahoo.com

المدير العام

مديرية بلديات كركوك
القسم / قانونية
العدد/١٢٠٨٩

رقم المناقصة / ٢٦ ب

اعـــــلان

تعلن مديرية بلديات كركوك عن اجراء مناقصة عامة لانجاز مشروع (تاهيل حي يايجي مع تقاطع المنطقة الصناعية في الحويجة) ضمن المشاريع (بترودولار) ٢٠١٢ فعلى الراغبين بالاشتراك من المقاولين والشركات حاملي هوية تصنيف المقاولين من اصحاب الدرجة (الخامسة) مراجعة مديرية بلديات كركوك لغرض الحصول على نسخة من الشروط ووثائق المناقصة لقاء مبلغ وقدره (٢٠٠,٠٠٠) مائتان الف دينار غير قابلة للرد علماً ان اخر موعد لقبول العطاءات الساعة ١٢ ظهراً من يوم الاحد ٢٠١٢/٩/٢ في ديوان مديرية بلديات كركوك وان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطا العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان....مع التقدير.

المهندس نينوس شمعون كوركيس
مدير بلديات كركوك

المستمسكات والوثائق المطلوبة

١-هوية تصنيف المقاولين صادرة من وزارة التخطيط نافذة لحد الدرجة (الخامسة) داخل (صورة ملونة).
٢-براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب نافذة باسم المقاول او الشركة .
٣-تأمينات اولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة لاتقل عن ١١٨ يوماً .
٤-يرفق مع العطاء جدول تقدم العمل .
٥-قائمة بالاعمال المماثلة مؤيدة من الدوائر الرسمية على ان تتضمن مبالغ واقيام المشاريع المنجزة .
٦-الوثائق الخاصة بتأسيس الشركة .
٧-حسابات ختامية مؤيدة من مكتب محاسبة قانوني مع حسابات مصرفية مؤيدة من المصارف المعتمدة.
٨-قائمة بالكوادر والاليات العاملة في الشركة ومعززة بالمستمسكات والوثائق القانونية .
٩-وصل اقتناء المناقصة .
١٠-لايتم استلام المشروع استلاما اوليا وتصفية حسابات العقد الا بعد تسليم جميع البيانات والمعلومات الى شعبة ال (Gis) في المديرية المعنية مع نسخ من الخرائط موضحا عليها البيانات .
١١- تكون المفاضلة بين الشركات المتقدمة حسب النسب المعيارية المرفق نسخة منها مع اوليات المناقصة .
١٢- يتحمل الشركة كافة المبالغ الخاصة بالفحوصات المختبرية الاضافية (العشوائية) التي تقوم بها لجان المتابعة والرقابة وكوادر الاشراف
١٣- يتم صرف سلفة تشغيلية بمقدار ١٠٪ من مبلغ العقد لشركات القطاع الخاص و٢٠٪ لشركات القطاع العام على ان تقدم الشركة خطاب ضمان او صك مصدق يعادل قيمة السلفة التشغيلية .
١٤- تقديم ما يؤيد حجب البطاقة التموينية .